

منتدى الحوار المشترك بين فريق التحقيق (يونيتاد) والمنظمات غير الحكومية
اجتماع الطاولة المستديرة العام نصف السنوي السادس
17 كانون الأول/ديسمبر 2023 - فعالية افتراضية

ملخص الاجتماع

معلومات أساسية / الغرض من الاجتماع

يؤثر منتدى الحوار بين فريق التحقيق (يونيتاد) والمنظمات غير الحكومية منبراً للتبادل المستمر للمعلومات بين الفريق والمنظمات غير الحكومية العراقية والدولية، حول القضايا المتعلقة بالهدف المشترك المتمثل في محاسبة أعضاء تنظيم داعش على الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية.

عُقد اجتماع الطاولة المستديرة العام نصف السنوي السادس لمنتدى الحوار المشترك بين فريق التحقيق (يونيتاد) والمنظمات غير الحكومية بتاريخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2023، بشكل افتراضي عبر منصة كودومع توفير الترجمة الفورية باللغات الإنجليزية والعربية والكردية. وعُقد المنتدى بشكل افتراضي لتيسير مشاركة أكبر عدد ممكن من المنظمات غير الحكومية المعنية.

كان الاجتماع السابق للمنتدى هو اجتماع الطاولة المستديرة العام نصف السنوي الخامس الذي عُقد بتاريخ 17 تموز/يوليو 2023، وجاهياً في بغداد، وقدم من خلاله المستشار الخاص كريستيان ريتشر، وفقاً للممارسة المتبعة، لمحة عامة عن آخر أنشطة فريق التحقيق (يونيتاد)، والتقرير الأخير المقدم إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وأولويات الفريق للأشهر المقبلة. بالإضافة إلى ذلك، قدمت المتحدث الضيفة في هذه الفعالية، السيدة ناتيا نافروزوف، المدير القانوني لمنظمة يازدا، عرضاً شارحاً حول العدالة المجدية ومشاركة الضحايا في إجراءات الملاحقات القضائية، وركزت على أهمية تلك المشاركة للناجين من جرائم تنظيم داعش، حيث يقدمون إفاداتهم بصفتهم شهوداً.

يسّرت الجهة التنسيقية لمنتدى الحوار المشترك بين فريق التحقيق (يونيتاد) والمنظمات غير الحكومية هذا الاجتماع، حيث ركزت النقاشات الدائرة على النقاط التالية:

- عرض المستجدات حول عمل الفريق لممثلي المجتمع المدني من قبل المستشار الخاص، بما في ذلك تقرير الفريق المرفوع لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وأولويات الفريق للأشهر المقبلة، وتواصله مع النظراء العراقيين، والآثار المترتبة على قرار تجديد ولاية فريق التحقيق الأخير.
- دعوة المنظمات غير الحكومية لمشاركة أي أفكار وتوصيات حول كيفية تنفيذ فريق التحقيق (يونيتاد) لولايته على أفضل وجه، لا سيما في سياق قرار مجلس الأمن 2697 لعام 2023.

- مشاركة المنظمات غير الحكومية أفكارها وتوصياتها حول الطريقة التي يمكن بها لفريق التحقيق أن يفي بولايته على أفضل وجه، لا سيما في سياق قرار مجلس الأمن 2697 لعام 2023.

استهل الاجتماع بتقديم لمحة عامة عن جدول الأعمال والمسائل الإجرائية، حيث يلتزم المنتدى بتوفير مساحة آمنة لجميع المشاركين لعرض أفكارهم وتجاربهم، ويحترم ويقدر آراء المشاركين من جميع المجتمعات العراقية المتضررة من جرائم تنظيم داعش، كما تم تذكير المشاركين بأن أي مداخلات (مكتوبة أو منطوقة) ستعامل من منطلق الحفاظ على السرية واحترام الخصوصية.

الملاحظات الافتتاحية للمستشار الخاص كريستيان ريتشر

رحب المُستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق (يونيتاد)، كريستيان ريتشر، بالمشاركين في المنتدى وأشار إلى أهمية استمرار التواصل بين فريق التحقيق (يونيتاد) والمنظمات غير الحكومية على مختلف المستويات.

ومن ثمّ عرض النتائج الرئيسية الواردة في تقرير فريق التحقيق (يونيتاد) الحادي عشر المقدم إلى مجلس الأمن، بما في ذلك ما يتعلق بطلب الحكومة العراقية إنهاء ولاية الفريق في عام 2024. وشدد على أن موافقة العراق أمر أساسي كي يتمكن الفريق من مواصلة عملياته، مشيراً أيضاً إلى أن فريق التحقيق (يونيتاد) ملتزم تمام الالتزام بالعمل طبقاً لقواعد الاختصاص لولايته، بما في ذلك عند التعامل مع الأمور المتعلقة بإقرار موافقة الشهود وحمايتهم.

وأشار المستشار الخاص إلى أن فريق التحقيق (يونيتاد) لا يزال يعمل بكامل طاقته، ولكنه في الوقت ذاته يتخذ خطوات في ضوء القرار الصادر في شهر أيلول/سبتمبر لتلبية طلبات العراق. وفي هذا الإطار، توصل فريق التحقيق (يونيتاد) في شهر كانون الأول/أكتوبر 2023 إلى توافق مع الحكومة العراقية بشأن آلية سمحت باستئناف دعم فريق التحقيق (يونيتاد) للدول الثالثة.

كما كثف فريق التحقيق (يونيتاد) تعاونه مع القضاء العراقي وقام بمشاركة تقرير تقييم قضية شامل حول قيام داعش باستخدام ونشر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، والذي جاء نتاج ثلاث سنوات من العمل التحقيقي الميداني. هذا واستمر أيضاً العمل الخاص ببناء القدرات الذي يقدمه خبراء فريق التحقيق (يونيتاد) في مجالات عدة تشمل العلوم الجنائية الرقمية، وحفظ الأدلة، وتنقيب المقابر الجماعية، والتدريب على تقنيات إجراء المقابلات، وحماية الشهود، والدعم النفسي الاجتماعي.

ووفقاً لما نص عليه قرار مجلس الأمن 2697، انخرط الفريق في مشاورات مع حكومة العراق من أجل صياغة خارطة طريق لاستكمال عمل فريق التحقيق (يونيتاد)، بهدف تحديد الكيفية التي يمكن بها للعراق تحقيق الاستفادة القصوى مما أنجزه فريق (يونيتاد) على مدى السنوات الماضية، وضمان الانتهاء المنظم لعمليات الفريق.

الجلسات النقاشية العامة

عبر عدة جولات من المداخلات ضمن جزئية النقاشات العامة، قدمت المنظمات غير الحكومية تعليقات وتوصيات حول عمل فريق التحقيق (يونيتاد)، مع التركيز بشكلٍ خاص على الوضع المتعلق بقرار مجلس الأمن 2679.

أعربت عدة منظمات غير حكومية عن قلقها إزاء انتهاء ولاية فريق التحقيق (يونيتاد)، ومستقبل جهود المساءلة، وإمكانية اتخاذ مبادرة دولية أو شكل من أشكال محكمة دولية لجنة تنظيم داعش. هذا وتمثلت إحدى النقاط المثيرة للقلق هي تأثير الجدول الزمني المضغوط لعمل فريق التحقيق (يونيتاد) على شهود وضحايا جرائم تنظيم داعش، والآثار التي يمكن أن تترتب

على ذلك. وأثيرت تساؤلات بشأن إقرار موافقة الشهود وحمائهم. وفي هذا الشأن كرر فريق التحقيق (يونيتاد) التأكيد على التزاماته بموجب قواعد الاختصاص لعمل الفريق.

وأكد المستشار الخاص احترام الفريق الكامل لسيادة العراق، مشيراً إلى أن موافقة الحكومة المضيفة أمر أساسي لأي كيان تابع للأمم المتحدة، وهذا أمر ذو أهمية خاصة لآلية تحقيق ذات تفويض فريد مثل فريق التحقيق (يونيتاد). وتطرق النقاش أيضاً إلى الأهمية الكبيرة لأنشطة فريق التحقيق (يونيتاد) في مجال بناء القدرات لنظرائه العراقيين – ومن أبرزها دعم قدرات القضاء العراقي في مجال القانون الجنائي الدولي، والجهود في إطار مجموعة العمل المشتركة المعنية بدعم صياغة إطار قانوني محلي يسمح بملاحقة جناة تنظيم داعش بتهم ارتكاب جرائم دولية.

وشملت المناقشات كيفية التعامل مع قضاة التحقيق العراقيين لضمان فهم أفضل لنهج التحقيقات المُلمّة بالصددمات النفسية بما يخدم تفادي تجديد الصدمة لنفسية لدى الشهود. واقترح المستشار الخاص، إذا ما تم الحصول على موافقة الشهود، إتاحة الفرصة لبعض قضاة التحقيق العراقيين الأكفاء للمشاركة في مقابلات الشهود التي يجريها الفريق، كطريقة عملية لتبادل أفضل الممارسات في تطبيق منهجيات مُلمّة بالصددمات النفسية.

وأكد المستشار الخاص مراراً أن فريق التحقيق (يونيتاد) يعمل بشكل وثيق مع السلطات العراقية (ولا سيما لجنة التنسيق الوطنية) فيما يتعلق بالخطوات المقبلة، ولا سيما فيما يخص صياغة خارطة الطريق التي ستوفر مزيداً من الوضوح بشأن انتهاء ولاية الفريق.

الأسئلة الرئيسية التي أثارها المنظمات غير الحكومية المشاركة خلال الجلسة العامة، وردود فريق التحقيق (يونيتاد)

ما هي البدائل أو مسارات التدابير البديلة التي سيتخذها العراق عندما يرحل فريق التحقيق (يونيتاد) العام المقبل؟ وهل قدمت الحكومة العراقية أي نهج للتحقيق في جرائم تنظيم داعش؟
ذكر المستشار الخاص أن الحكومة العراقية أبدت بوضوح عزمها على الاستفادة من الأدلة التي جمعها وحللها فريق التحقيق (يونيتاد). هناك نهجٌ مثمٌ، يتجلى في تشكيل فرق فنية عراقية يمكنها أن تتسلم مواصلة العمل. لكن فريق التحقيق (يونيتاد) غير مخول بالتحدث بالنيابة عن الحكومة العراقية، حيث يمكن لمجتمع المنظمات غير الحكومية أن يثير هذه الأسئلة مباشرة في الوقت المناسب وعلى النحو الذي تراه المنظمات مناسباً.

ما الإجراءات المُتخذة للإعتراف بمعاناة مكون الشبك في العراق؟

إن فريق التحقيق (يونيتاد) بصدد التحقيق في الجرائم المرتكبة بحق مجتمع الشبك في العراق، ويأمل في وضع الصيغة النهائية لتقرير بهذا الشأن قبل اكتمال مهمته.

كيف ينتوي فريق التحقيق (يونيتاد) دعم عمليات العدالة مع انتهاء ولايته؟ كيف يمكن للناجين ضمان استمرار عملية التحقيق؟

إن فريق التحقيق (يونيتاد) ليس مصمماً ليستمر إلى الأبد، وفي كل الأحوال كانت تحقيقاته ستنتهي في مرحلة ما، وكذلك ولايته، وإن كان ذلك بعد فترةٍ أطول مما هو مطلوب الآن. وهذا هو السبب في أن مبادرات بناء القدرات التي يقدمها الفريق للنظراء العراقيين هي ذات أهمية كبيرة. ويعد بناء قدرات القضاء العراقي في مجال القانون الجنائي الدولي أحد الأمثلة البارزة في هذا السياق.

إن طريق تحقيق العدالة طويل بطبيعته، وعلينا أن نترقب ما إذا كان سيكون هناك إطار قانوني مناسب على المستوى المحلي، مما يمهد الطريق لملاحقة جناة تنظيم داعش بتهمة ارتكاب جرائم دولية أمام المحاكم العراقية.

ما هي الأنشطة العملية التي يقوم بها فريق التحقيق (يونيتاد) مع الدول الثالثة؟ هل هناك إمكانية لتنسيق آلية أخرى لمحكمة جناة تنظيم داعش؟ وفيما يتعلق بذلك، تم تدريب بعض القضاة العراقيين على الجرائم الدولية بواسطة فريق التحقيق (يونيتاد) – وهل يمكنهم إدارة نوع من المحاكمات؟

النقطة المتعلقة بتشكيل محكمة هي خارج نطاق ولاية فريق التحقيق (يونيتاد). وفي حين أن تشكيل مثل هذه الآلية ممكن من الناحية القانونية، فإنه يتطلب ضمان وجود إرادة سياسية في نهاية المطاف لدى العديد من الجهات الفاعلة السياسية، ومنها بالطبع الحكومة العراقية.

أشار المستشار الخاص إلى أن آلية محاكمة عالمية مثل المحكمة الجنائية الدولية يمكنها أن تتولى عدداً قليلاً فحسب من القضايا المتعلقة بالجناة الأكثر مسؤولية. لكن ذلك لن يكون حلاً للآلاف من مرتكبي الفظائع الجماعية من تنظيم داعش، حيث إن معالجة هذه الجرائم بشكل أفضل ستكون من خلال المحاكمات على المستوى الوطني، سواء في العراق أو في الدول الثالثة ذات السلطات القضائية المختصة. إن ذلك من شأنه أن يسهم بشكل أفضل في تحقيق العدالة بمشاركة الضحايا والشهود، وهنا تكمن أهمية بناء قدرات الشركاء العراقيين ووضع تشريعات وطنية مناسبة.

عندما يتعلق الأمر بتطوير خارطة الطريق، كيف يمكن للمنظمات غير الحكومية، وخاصة المنظمات النسائية، أن تكون جزءاً من الحوار؟

أشار المستشار الخاص إلى أن خارطة الطريق ستوفر فهماً واضحاً لما سيتم تحقيقه وفي أي إطار زمني، وستهدف بالتأكيد إلى تضمين مساهمات المجتمع المدني التي تدعم الضحايا والمجتمعات المتضررة. فضلاً عن ذلك، يُدرك الفريق أن من الضروري أن يستمع فريق التحقيق (يونيتاد) إلى مداخلات المنظمات غير الحكومية خلال اجتماع اليوم، وأيضاً أن يظل على اتصال مستمر على مدار الأشهر القادمة.

فيما يتعلق بمشاركة المنظمات غير الحكومية، شدّد المستشار الخاص على أن للمنظمات النسائية دوراً تؤديه، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتدريب على التحقيقات المُراعية للنوع الاجتماعي والمناهج التي تركز على الضحايا لمنع تجدد الصدمة النفسية للشهود. هذا واقتراح المستشار الخاص أن يتم منح بعض القضاة العراقيين المختصين فرصة المشاركة في مقابلات الشهود التي يجريها الفريق، كوسيلة عملية لمشاركة أفضل الممارسات في تنفيذ المنهجيات المُلمّة بالصدمة النفسية، منوهاً إلى إمكانية المنظمات غير الحكومية في مدّ يدّ العون في مثل هذه المبادرات.